احتراز عن ضم اوله وفتح ثانيه مع تشديد الراء من التعريف الاتي
قوله حتما الخ هو مستدرك مع حفظه بحفظ عطفا على يعرف
المسلط عليه الوجوب واما في كلام المتن فيجوز ان يكون مستأنفا
فيحتاج لقوله فتامل قوله الملتقط اي ولو متعددا لو كانوا
اثنين عرفها كل واحد منهما نصف سنة قوله تملكها
خرج به ما لو امتنع على ارادة حفظها فلا يلزمه التعريف
بل يندب له فلو عرفها سنة اي بخد بد اوجوبا بنفسه او نائبه
وليس ذلك التعريف على الفور ويمنع التعريف على من غلب
على ظنه ان سلطانا ياخذها منه بل تكون امانة بيده ابدا كما
في نكت التنبيه وغيرها ومنها ايضا انه يمنع الاشهاد عليها
قوله على ابواب المساجد اي لا فيها فيكره على المعتمد ومحله
اذا كان يرفع صوت والا فلا الا المسجد الحرام لانه مجمع الناس
ويجب تعريف اللقطة ابدا ولا يجوز تملكها واذا اراد سترادفعها للحاكم
والا ملى فان سافر بها ضمنها الا باذن حاكم بلده قوله وفي
الموضع كان الاولى ان يقول الموضع به ليدل قوله الذي وجدها
فيه فتامل قوله الذي وجدها فيه اي الا ان يكون مغارة
ففي اقرب الاماكن اليه من بلد او غيره قوله من وقت التعريف
اي وان طال بعد الالتقاط وهذا هو الراجح وصرح كلامه
قبله انه من وقت ارادة التملك فتامل قوله كل يوم الخ
والضابط ان تنسب مرات التعريف الى بعضها قوله
ويذكر الملتقط اي ندبا لا وجوبا قوله فان بالغ فيها اي في
تعريفها

تعريفها اما لو استوعب جميع اوصافها للشهود فلا ضمان عليه قوله
ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ حاصله ان مؤنة التعريف عليه
عند التملك وان لم يتملك والا فبيت المال او فرضا على المالك
باذن الحاكم وهذا في غير المجهور عليه كما مر قوله حقيرا اي لا نحو
عنبة او تمرة والا فلا حاجة لتعريفه اصلا بل يستبد به واجره
اي يستقل فعن عمر رضي الله عنه انه راى رجلا يعرف زبيبة
فضربه بالدرة قال ان من الورع ما يعيبك الله عليه قوله
يظن ان فاخذه يعرض عنه ويحتمل ذلك باختلاف المال ونحوه
قوله بشرط الضمان الخ هو بيان للواقع فتامل قوله
بل لابد الخ هو مفاد لفظ التملك في كلام المصنف ولعل مراد
الشارح افادة ان لفظ بشرط الضمان الخ ليس من الصيغة فتامل
قوله كملتقط هذه اللقطة اي ان كانت مالا فان كانت
غير نحو خمر وكلب وجب لفظ به اعلى المعتمد قوله
على رد عينها اي بزيادتها المتصلة مطلقا وكذا المنفصلة
الحادثة قبل التملك قوله فالامر فيه واضح اي ظاهر
جلي قوله في الاصح الخ هو المعتمد قوله وان تلفت اي حسا
مطلقا او شرعا بعد التملك كعتق ووقف ولو مع بظهر صاحبها
فلا مطالبة بها على الملتقط في الاخرة كما قاله النووي ورجحوه
وهو المعتمد ولا ينفع الوصي ظن صدقه او نحو قوله
في الاصح اي هو المعتمد فصل في بيان اقسام اللقطة
وحكم كل منها وحاصله ان اللقطة قسمان مال وغيره والمال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)